العرب
الأربعاء 2020/08/26
السنة 43 العدد 11801

# إجراءات جديدة لتوزيع الإعلانات تكرس التحكم بالإعلام الجزائري

## شروط منح الإعلانات تتدخل في خصوصيات المهنة وتكبل الحريات

تتجه الحكومة الجزائرية إلى تكريس قبضتها على الإعلانات وهي المصدر الأساسي لتمويل المؤسسات الإعلامية، حيث ربطت مقاييس توزيع الإعلانات وشروطها بجملة من المعايير المهنية، ما يعني استمرار السيطرة على الحريات الإعلامية في البلاد، وترويض المنصات الصحافية والأصوات المتمردة والناقدة.

صابر بليدي
صحافي جزائري

الجزائر - تعمل الحكومة الجزائرية على مراجعة وإعادة تنظيم توزيع الإعلان الحكومي على وسائل الإعلام، وذلك وسط أجواء محتقنة بسبب تراجع الحريات الإعلامية في البلاد. ففي ظل غياب نقاش عميق عن التدخل الحكومي لإنقاذ القطاع من الاندثار، دخلت الوزارة الوصية في مشاورات مع المؤسسات الإعلامية، بينما يخوض قطاع من الإعلاميين معركة تحرر من القمع والتضييق على الحريات الإعلامية.

وطالب مديرو نشر صحف جزائرية، في ندوة الاثنين، حول "المقاييس الانتقالية لتوزيع الإشهار العمومي"، بالشفافية في توزيع الإعلان العمومي الذي تحول في سنوات مضت إلى "سلاح" في يد السلطة لفرض الولاء والطاعة.

> 15 مقياسا لحصول الوسيلة الإعلامية على الإعلان تستهدف «تطهير القطاع من الدخلاء»

ونظمت الوكالة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، المحتكرة للإعلان الحكومي في الجزائر، الندوة بحضور مسؤولي وسائل الإعلام المحلية، لشرح المقاربة الجديدة للمؤسسة في توزيع الإعلان الحكومي على الصحف والمواقع الإلكترونية، بداية من مطلع العام القادم، في خطوة من المفترض أن تضع حدا لممارسات سابقة حولت القطاع إلى بؤرة فساد استنزفت مئات الملايين من الدولارات خلال السنوات الأخيرة.

حرية الصحافة مؤجلة

ومنذ أشهر، ترأس الإعلامي المخضرم العربي ونوغي المؤسسة التي بصدد تهيئة شركائها في قطاع الإعلام للتعاطي مع المرحلة الجديدة، خاصة في ظل تقلص الإعلان الحكومي، بسبب الأزمة الاقتصادية التي تتخبط فيها البلاد، وتداعيات جائحة كورونا على السوق الخدماتية.

وفي ظل غياب كلي للحديث عن تحرير القطاع ورفع الاحتكار الحكومي عن سوق الإعلانات، تتجه الحكومة إلى تكريس قبضتها على المصدر الأساسي لتمويل المؤسسات الإعلامية، مما يرهن مصير الحريات الإعلامية في البلاد، ويضعها جميعا تحت السوط الحكومي، الذي استطاع على مدار العقود الثلاثة الأخيرة ترويض المنصات الصحافية والأصوات المتمردة والناقدة بسلاح الإعلان.

وكشفت الوكالة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، عن إعداد 15 مقياسا لحصول الوسيلة الإعلامية على الإعلان العمومي، في خطوة تستهدف ما وصفه مديرها العام العربي ونوغي، بـ"تطهير القطاع من الدخلاء"، أو ما أسماه في تصريحات سابقة بـ"القوى غير الإعلامية"، التي هيمنت على العائدات الإعلانية خلال السنوات الأخيرة، وأشار حينها إلى ضباط في الجيش ووزراء ونواب برلمانيين ورجال أعمال ونجوم رياضة.

ولفت ونوغي إلى أن المقاييس الـ15، تبقى مقاييس انتقالية في انتظار صدور قانون الإعلان الذي سيتكفل تشريعيا بالملف، وهو ما يعتبر خطوة استباقية من قبل الحكومة ممثلة في وزارة الاتصال، لضبط القطاع بمعايير جديدة يبقى مفعولها ساريا، إذا ما تعطل القانون المذكور، كما حدث عدة مرات على مستوى البرلمان.

وأكد المتحدث على أن "ثمانية من المقاييس تتعلق بإيداع الملف لدى المؤسسة، والسبعة المتبقية تتصل بالاستفادة من الإعلانات، على أن يدخل الإجراء حيز التنفيذ مطلع العام القادم"، إلا أن المتفحص في المقاييس المذكورة يلاحظ أن بعضها لا يتعدى حدودًا إجرائية كان معمولا بها في وقت سابق، على غرار وثائق الهوية الإدارية والتجارية والجبائية.

لكن اللافت في بقية المقاييس أنها جاءت بشكل يتنافى مع حرية الامتلاك وتتدخل في خصوصيات المهنة المكفولة بأخلاقيات المهنة وبالمواثيق الدولية، على غرار حصر التملك في عنوان إعلامي واحد، والتحفظ على إعارة الاسم، والقذف، وعدم تعدي المساحات الإعلانية سقف ثلث عدد الصفحات.

وأدرج وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة، عمار بلحيمر المسعى الجديد في خانة "استمرار جهود الحكومة الهادفة إلى تطهير قطاع الإعلان ووضع حد للأطماع والممارسات المنافية لمهنة الصحافة".

وأكد بلحيمر في الندوة التزامه بـ"الاستمرار في المسعى الهادف إلى تطهير قطاع الإعلان". واعتبر أن "الهدف الأسمى من وراء تطهير قطاع الإعلان هو ممارسة الصحافة من قبل الصحافيين، وأن وزارة الاتصال ليس لها أي دخل في إدارة وتسيير مؤسسة اقتصادية عمومية تخضع للقانون التجاري في أول وآخر الأمر".

وأضاف "نحن المالك الوحيد لمؤسسة مستقلة مسؤولة قانونيا عما تتخذه كقرارات، ولسنا هنا أيضا كوصاية لأن عهد الولاء والوصاية الإدارية أدى إلى كوارث اقتصادية يصعب تقييمها اليوم".

وسبق للجزائر أن حررت القطاع الإعلاني نهاية تسعينات القرن الماضي، رغم الأوضاع والأزمة التي كانت تتخبط فيها آنذاك، من أجل رفع القيود الحكومية وترك المجال للجهة المعلنة والمؤسسة الناشرة، إلا أنه سرعان ما تم التراجع عن التجربة حيث عاد الاحتكار بداية من الألفية الجديدة، وعاد معه توظيف الإعلان في توجيه وضبط الإعلام المحلي على إيقاع السلطة.

وثمن الرجل الأول في القطاع عمار بلحيمر، ما وصفه بـ"التوطين القانوني للإجراءات التعاقدية التي تنظم الوصول إلى الإعلان العمومي كممثل حصري للدولة". وبرر ذلك بالقول "في بلد يمثل فيه الطلب العمومي المحرك الأول للاستثمار والنشاط الاقتصادي، يبرز دور ومكانة المناقصات والصفقات العمومية في قائمة المنتوج الإعلاني".

واعتبر المتحدث أن "المسعى يراعي ثلاثة مبادئ وهي أن كل شيء ممكن في إطار القانون، والممارسة الهادئة للحريات بفضل إعادة الاعتبار لمفهوم المسؤولية، والشروع في الانتقال من الصحافة الورقية إلى الصحافة الإلكترونية"، حيث ينتظر في هذا الشأن أن يتم إدراج الصحف والمواقع الإلكترونية في قائمة المؤسسات الإعلامية التي ستستفيد من الإعلان الحكومي في المستقبل القريب.

# ضغوط دولية للإفراج عن خالد درارني خلال جلسة الاستئناف

الجزائر - ينتظر الوسط الصحافي الجزائري مراجعة الحكم الصادر ضد الصحافي خالد درارني خلال جلسة الاستئناف التي حددتها محكمة بالجزائر العاصمة في الثامن من سبتمبر القادم، بعد أن حكم بالسجن ثلاث سنوات مع النفاذ، الأمر الذي أثار استنكارا محليا ودوليا.

وتشهد الساحة الإعلامية في الجزائر مؤخرا حراكا من قبل الصحافيين لدعم درارني، تزامنا مع إدانة مستمرة من قبل عدة أحزاب وشخصيات سياسية في الجزائر للحكم الصادر ضده، إضافة إلى حركة تضامن دولي معه، وضغوط كبيرة من قبل منظمات مهنية وحقوقية دولية على السلطات الجزائرية لدفعها إلى الإفراج عنه، باعتباره لم يقم سوى بعمله. ونظمت تظاهرات مطالبة بإطلاق سراحه في الجزائر وباريس ونيويورك وجنيف.

وأكد عبدالغني بادي محامي درارني "ستجري جلسة الاستئناف في الحكم الصادر ضد خالد درارني بعد أسبوعين، في 8 سبتمبر".

وأوضح أن المحاكمة "ستجري كما في المحكمة الابتدائية عن طريق التواصل بالفيديو" بين مجلس قضاء الجزائر وسجن القليعة بالضاحية الغربية للجزائر العاصمة حيث يوجد درارني.

وفي 10 أغسطس صدر الحكم بثلاث سنوات سجنا مع النفاذ في حق درارني (40 سنة) مدير موقع "قصبة تريبون" ومراسل قناة "تي.في5 موند" الفرنسية ومنظمة مراسلون بلا حدود في الجزائر.

> محامون اعتبروا أن الحكم على درارني قاس جدا بالنظر إلى أن الملف فارغ، وما قام به يدخل ضمن عمله الصحافي

وحوكم بتهمتي "التحريض على التجمهر غير المسلح والمساس بالوحدة الوطنية"، عقب تغطيته في 7 مارس في العاصمة تظاهرة للحراك المناهض للسلطة الذي هز الجزائر لمدة عام قبل أن يتوقف بسبب وباء كوفيد – 19.

واعتبر المحامون الحكم "قاسيا جدًا" بالنظر إلى أن "الملف فارغ" لأن ما قام به "يدخل ضمن عمله الصحافي".

والاثنين، صدر حكم جديد بالسجن عامين مع النفاذ على الصحافي والناشط السياسي عبدالكريم زغيلاش بتهمتي "المساس بالوحدة الوطنية" و"إهانة رئيس الجمهورية".

وفي وقت كانت محكمة قسنطينة شمال شرق البلاد تنطق بالحكم، كان نحو 150 شخصا، معظمهم من الصحافيين، يتظاهرون أمام دار الصحافة وسط العاصمة الجزائرية، من أجل المطالبة بإطلاق سراح درارني.

ورفع الصحافيون صور درارني وزغيلاش، وعدد من المعتقلين. وطالب الصحافيون بالإفراج الفوري عن الموقوفين في قضايا الرأي، فيما حاصرت الشرطة الصحافيين، إذ أحاطت بهم من كل جانب، بينما كان عددهم يتزايد بشكل مستمر.

ويمثل أمام الاستئناف مع درارني بالتهم نفسها المعارض السياسي سمير بلعربي والناشط في الحراك سليمان حميطوش، المفرج عنهما. وحُكم عليهما بالسجن عامين بينهما أربعة أشهر مع النفاذ، وسبق أن أمضيا مدة العقوبة في الحبس المؤقت.

# هيئة الإذاعة البريطانية تبث أناشيد وطنية رغم الجدل حول رمزيتها

لندن - قررت هيئة الإذاعة البريطانية "بي.بي.سي" أنها ستبث أناشيد وطنية خلال الأمسية الأخيرة من سلسلة حفلات "برومز" السنوية، بعد جدل أثير حولها مع تصاعد الحركات المناهضة للعنصرية، إذ تكهن البعض بأن الإذاعة ستتخلى عن هذا التقليد خشية من أن تُتهم بالتمييز العنصري.

وخلال الأمسية الأخيرة من حفلات برومز، ينشد الآلاف من الأشخاص وهم يلوحون بأعلام بريطانية "رول بريتانيا" و"لاند أوف هوب آند غلوري".

لكن صحيفة صنداي تايمز ذكرت أن هيئة الإذاعة العامة تفكر بعدم تأدية هذين النشيدين المرتبطين بالاستعمار والعبودية لتجنب الانتقادات بعد تظاهرات مناهضة للعنصرية مرتبطة بحركة "بلاك لايفز ماتر" والنقاش حول الرموز الاستعمارية في المملكة المتحدة.

وأعلنت بي.بي.سي في نهاية المطاف مساء الاثنين برنامجها لهذه الحفلة الأخيرة التي تقام هذه السنة عبر الإنترنت بسبب جائحة كوفيد – 19 وليس في قاعة رويال ألبرت هال في لندن.

وأشارت هيئة الإذاعة العامة إلى أن الحفلة ستجمع "عناصر مألوفة ووطنية مثل النشيد الوطني وستضم محطات جديدة تختزل أجواء هذه المرحلة الفريدة، من بنيها يول نيفر ووك إلون".

وهذه الأغنية مستقاة من مسرحية غنائية أميركية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت في بريطانيا نشيدا لمشجعي كرة القدم ورمزا للتعاضد خلال مرحلة الجائحة.

وكان احتمال التخلي عن هذين النشيدين دفع الحكومة إلى الدفاع عنهما.

وقالت ناطقة باسم الحكومة إن رئيس الوزراء بوريس جونسون "يفهم المشاعر التي تحويها هذه النقاشات ويرى أنه ينبغي حل المشاكل في العمق وليس من خلال الرموز".

ورأى وزير الثقافة أوليفر دودن أن "الأمم الواثقة والمتجهة نحو المستقبل لا تمحي ماضيها".

وقال الوزير في تغريدة على تويتر إن النشيدين "هما محطتان أساسيتان" في الليلة الأخيرة من حفلات برومز. وأضاف أنه أعرب لهيئة بي.بي.سي عن مخاوفه من احتمال إلغائها.

وذكرت صحيفة صنداي تايمز أن قائدة الأوركسترا المدعوة داليا ستاسيفسكا رأت أن الوقت حان "لإدخال تغييرات" على حفلات بي.بي.سي برومز، ما عرضها لوابل من الانتقادات.

> هيئة الإذاعة العامة ترددت بتأدية النشيدين الوطنيين بسبب ارتباطهما بالاستعمار والعبودية لتجنب الانتقادات

وقالت بي.بي.سي "نأسف جدا للانتقادات الشخصية غير المبررة التي تعرضت لها داليا ستاسيفسكا (..) عبر وسائل التواصل الاجتماعي وخارجها" مشددة على أن القرارات المتعلقة بحفلات برومز، تتخذها الهيئة "بالتشاور مع كل الفنانين المعنيين".

وارتبطت الموسيقى الكلاسيكية لفترة طويلة بجمهور يطغى عليه البيض والذكور. وأكدت بي.بي.سي أنها بذلت جهودا لكي تمثل الحفلات مجموع السكان على نحو أفضل.

# نبيه بري يوجه اتهامات بالجملة لإعلاميين لبنانيين

بيروت - تقدم رئيس المجلس النيابي اللبناني نبيه بري بشكوى ضد قناة "أم.تي.في" وعدد من الإعلاميين منهم ديما صادق ورياض طوق، بتهمة إثارة النعرات والقدح والذم والتحقير ونشر الأخبار الكاذبة، وذلك على خلفية ما تم نشره في برنامج "باسم الشعب" الأسبوع الماضي.

وتطرّقت الحلقة التي أغضبت بري إلى حرسه، وانتقدت عدم شرعيّته كونه لا يتبع إلى أي جهاز أمني رسمي، بالإضافة لاستهداف عناصر حرس المجلس للمتظاهرين في تظاهرات 8 أغسطس بالرصاص المطاطي والخراطيش التي أطلقوها على عيونهم بشكل مباشر.

وعلقت الإعلامية ديما صادق بطريقة ساخرة على الشكوى ضدها، وكتبت في حسابها على تويتر "طلعت على 'أم.تي.في' مع الزميل رياض طوق، قلت عن نبيه بري إنه ميليشياوي، وحرس المجلس بلطجية، قام زعل بري ورفع علينا دعوى. طب شو بطلع قول إنه بري آدمي ورجل مؤسسات وبضحّك أمة لا إله إلا الله عليي يعني".

وتضامن إعلاميون ووسائل إعلام وحقوقيون وناشطون في مواقع التواصل الاجتماعي مع القناة اللبنانية والإعلاميين المدعى عليهم.

وأصدرت مبادرة "إعلاميون من أجل الحرية" بياناً قالت فيه "أن يلجأ أي مسؤول في لبنان إلى القضاء مدعياً على وسائل إعلام وإعلاميين فهذا من حقه، لكن أن يتم تطويع القضاء أو أي مؤسسة عسكرية أو أمنية لتطويع الإعلام فهذا سلوك يدعو إلى إعلان الرفض التام لكل ما تقوم به السلطة اللبنانية. انطلاقاً من وقائع الاستقواء بالقضاء، والترهيب المستمر في الشارع للناشطين والإعلاميين".

وأكدت المبادرة تضامنها الكامل مع "القناة والإعلامي رياض طوق، والصحافيين الذين ادعى عليهم رئيس مجلس النواب نبيه بري، عسى أن يكون اللجوء إلى القضاء هذه المرة، من موقع الاحترام للمؤسسات، لا من خلفية أن الضعيف وحده يلجأ إلى القضاء، إلا إذا ضمن أن يكون الحكم لصالحه، بفعل الضغط الممارس الذي ليس خافياً على أحد".

وتوجهت المحامية ديالا شحادة، التي شاركت في الحلقة في منشور على حسابها في فيسبوك إلى رئيس مجلس النواب، مشيرة إلى أن الشكوى لم تشملها بسبب حصانتها كمحامية، وقالت "في نهاية العام 2017، خرج علينا نبيه بري بقوله الشهير 'الضعيف يذهب إلى القضاء' في إطار خلافه مع عون حول مرسوم ترقية ضباط دورة 1994".

وأضافت شحادة بلهجة ساخرة "بما أن برّي صار فجأة مؤمناً بعدالة القضاء، فلعله مستعدّ إذن للإدلاء بشهادته أمام هذا القضاء في الشكوى المقدمة ضد عصابة 'حرس مجلس النواب'، وهو لا يريد بالطبع أن يُفهم امتناعه عن الشهادة على أنه تملّص من مسؤولية ما، معاذ الله".

برنامج «باسم الشعب» أغضب رئيس مجلس نواب الشعب